مصرف السلام

AL SALAM BANK

Algeria الجزائر

النهار

اليوم

الشروق

البلاد

معرض الصحافة

الخبر

الفجر

شهر أفريل

2018

يوم برلماني حول واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تنظم لجنة المالية والميزانية، يوم غد الأربعاء 4 أفريل 2018 ابتداء من الساعة 08.30 صباحا، يوما برلمانيا تحت عنوان "الصيرفة الإسلامية .. الواقع والآفاق".

وذلك بحضور عدد من المختصين وأصحاب الاهتمام.

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال 04 محاور هي: الصيرفة الإسلامية، مدلولها وشروطها (المفهوم، الخصائص، الأهداف، أسباب الانتشار). صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية. (التمويل على أساس المشاركة في عائد الاستثمار. التمويل على أساس المديونية). الاطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية (تقنين العمل المصرفي. تنظيم العلاقة مع البنك). تجربة البنوك الجزائرية في العمل بالصيرفة الإسلامية .

مذكرة للمحررين

شهدت نهاية القرن الماضي انتشارا واسعا للمصارف الإسلامية عبر أرجاء العالم، حيث حققت نجاحا وأرباحا ملموسة من خلال تقديم منتجات المصرفية الإسلامية لكل الزبائن والمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين وتمكنت من استقطابهم، وهو ما جعل منها مؤشرا دالا على نموها وتطورها بالرغم من تجربتها القصيرة في ظل المنافسة القوية للبنوك التقليدية.

لجأت كثير من البنوك العالمية للعمل بالصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد البدائل لمواجهة الأزمات المالية، وذلك بعدما عرفت انتشارا واسعا في أغلب الدول الإسلامية وغير الإسلامية. وتشير أحدث التقارير إلى أن حجم أصول المالية الإسلامية قد بلغ في عام 2017 نحو 2,4 تريليون دولار، وذلك بعد أن كان 2,1 تريليون دولار في عام 2014، ومن المتوقع، حسب نفس التقرير، أن يصل حجم هذه الأصول إلى 3,4 تريليون دولار خلال عام 2018.

لفت العديد من المختصين والخبراء في مجال الاقتصاد والمال إلى أن الكثير من البنوك التقليدية في أوروبا خاصة بريطانيا وسويسرا، إلى جانب البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية، قد أصبحت تعتمد، وبقدر من الاهتمام، بالصيرفة الإسلامية لا سيما مع ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية التي مست اغلب دول العالم، وهذا بغية جلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين وتوفير السيولة وزيادة قدرة البنوك على تمويل المشاريع بما يحقق نسبة النمو المرجوّة.

إن التطور والاهتمام بالصيرفة الإسلامية، على أنها بديل لمواجهة الأزمة المالية من جهة، إلى جانب كونها مطلبا جماهيريا خاصة في البلدان الإسلامية من جهة أخرى، جاء استجابة لرغبة الكثير من أصحاب رؤوس الأموال الرافضين التعامل بالصيغة التي تعتمدها البنوك التقليدية، وقد أدى هذا التطور إلى زيادة الطلب على التعامل بهذا النظام المصرفي الذي لقي ترحيبا كبيرا من قبل المجتمع الجزائري بعد إقرار الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من طرف الحكومة الجزائرية من خلال قانون المالية لسنة 2018.

إن التدابير والإجراءات التي أقرها قانون المالية لسنة 2018 في تفعيل الصيرفة الإسلامية جاءت بهدف تحريك عجلة التنمية المحلية ورفع نسبة النمو. وقد أولت لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني هذه التدابير اهتماما بالغا باعتبارها بديلا لتوفير السيولة كما أنها فرصة للبنوك العمومية لاكتساب ميزة تنافسية أمام البنوك الأخرى.

وترى اللجنة المشرفة على هذا اليوم البرلماني أن الصيرفة الإسلامية ستشجع حتما الاستثمار وستقلص من ظاهرة الاكتناز، كما تسمح بإدماج الأموال المتداولة في السوق الموازية في المنظومة البنكية وذلك من خلال إتاحة فرص وصيغ متعددة للتمويل والتعاملات والاستثمارات المالية، وهو ما يعني إيجاد بدائل لأولئك الذين يمتنعون عن التمويلات الكلاسيكية، فضلا عن استقطاب الاستثمارات التي ستزيد فرص العمل وترفع مستوى الإيرادات الجبائية.

الصيرفة الإسلامية لتنويع المنتجات البنكية في الجزائر

دعا رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد السعيد بوحجة اليوم الأربعاء 05 أفريل 2018 المشاركين في أشغال اليوم البرلماني حول آفاق الصيرفة الإسلامية إلى التركيز حول كيفيات توطين الصيرفة الإسلامية وإظهار مدى استجابتها لواقع التنمية وقدرتها على مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني .

وبعدما أكد السيد بوحجة في كلمته، التي ألقاها السيد عبد القادر حجوج نيابة عنه، بأن الصيرفة الإسلامية لها، منذ سنوات عديدة، مكانتها في منظومة المؤسّسات المصرفيّة الجزائريّة، أوضح بأن الهدف من إقرار هذه النوع من المعاملات هو إقامة بيئة ملائمة تتكامل فيها منظومة المؤسّسات المالية، بمختلف أنواعها، من أجل إغناء الحقل المالي والبنكي في الجزائر وذلك من خلال إيجاد الآليات الكفيلة بتحسين الأداء المصرفي وتنويع منتجاته وتأطير جميع أنواع التمويلات الممكنة إلى جانب أنماط التمويل التقليدي، واعتبر السيد بوحجة أن هذا التنويع سيساهم في تحفيز البنوك على استقطاب واستيعاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، وبالتالي تحقيق وفرة في السيولة الماليّة وتنشيط عمل الادخار وتقليص ظاهرة الاكتناز والتكفل بحاجيات التمويلات المختلفة في مجال القروض المقدمة سواء للأفراد أو الاستثمارات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على المشاريع التنموية ومبادرات الأعمال، التي تنتج قيمة مضافة وتخلق مزيدا من فرص العمل.

وأكد رئيس المجلس في الأخير أن مناقشة هذا الموضوع تؤكد حركية الإصلاحات التي تشهدها بلادنا في ما يتعلق بالمنظومة المصرفية العمومية والنظام المالي التي يبقى الهدف منها استدامة نموذج الإصلاح الوطني الذي أقره فخامة رئيس الجمهوريّة بمحتواه وغاياته المتمثلة في بناء جزائر قويّة اقتصاديا.

يذكر أن لجنة المالية والميزانية التي نظمت فعاليات هذا اليوم البرلماني قد سطرت برنامجا تضمن مناقشة موضوع واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية من أربعة محاور وقد استضافت من أجل ذلك عديد الخبراء والفقهاء لإعطاء هذا الموضوع الهام نصيبا وافيا من التحليل والمناقشة.

كلمة معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد السعيد بوحجة
في اليوم البرلماني حول "الصيرفة الاسلامية "الواقع والآفاق

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف خلق الله والمرسلين.

معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان ،

السيدة والسادة نواب رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيّد محافظ بنك الجزائر،

السيّدات والسّادة النوّاب،

السيّد رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية،

السّادة الرؤساء المدراء العامين للبنوك،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي في البدء، أن أرحب بكم جميعاً في المجلس الشعبي الوطني، وأن أسدي إليكم جميل العرفان على تلبيتكم دعوتنا للمشاركة في فعاليات هذا اليوم البرلماني، لدراسة موضوع هام هو " الصيرفة الإسلامية.. الواقع والآفاق".

ويسعدني في ذات الوقت، أن أرحّب بمساهماتكم ومداخلاتكم، التي تثري أشغال هذه الندوة بآراء وأفكار، من شأنها تعميق النقاش حول الإشكاليات، التي يطرحها موضوع هذا اللقاء، الذي يشكل انشغالا لدى عديد الأوساط العلمية والاقتصادية والسياسية.

إنّ هذا اللقاء، الذي بادرت به لجنة المالية والميزانية، يندرج في سياق اهتمام المجلس الشعبي الوطني بمسألة ترقية الحوار وتبادل الآراء وتداول الخبرات في القضايا الحساسة، التي تعنى بالشأن العام وتهدف إلى تعزيز الإصلاحات الشاملة السيّاسيّة والاقتصاديّة، التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية السيّد عبد العزيز بوتفليقة.

في هذا المنحى، يأتي هذا اليوم الدراسي، ومن المؤكد أن السيّدات والسّادة، الموجودين معنا من برلمانيين ومسؤولي بنوك ومؤسسات مالية ومتعاملين اقتصاديين وممثلي بعض الهيئات الوطنيّة والأساتذة الجامعيين والخبراء، سيعالجون بكل حريّة وموضوعيّة، وبالمنهجيّة العلميّة والأكاديميّة، والجديّة التي تتطلبها مسألة الصيرفة الإسلامية وما يتعلق بها من تشريع وتأطير وتنظيم، وكذا مدى استجابة هذه المؤسسة المالية لحاجة المجتمع والاقتصاد الوطني.

أيّتها السيّدات والسّادة الأفاضل،

أستسمحكم في هذا المقام أن أشارككم ببعض الأفكار، ذات الصلة بموضوع هذا اليوم الدراسي، الذي يسلط الضوء على واقع "الصيرفة الإسلامية" وآفاقها في بلادنا والفرص المالية والاستثمارية الواعدة والمتاحة في هذا القطاع، الذي يتنامى سنة بعد سنة، بشكل ملحوظ.

لن أتعرض إلى الجوانب الشرعيّة والتقنيّة، لأنّني على دراية بأنه متكفل بها بكل كفاءة من العلماء الأجلاء والخبراء والمختصين في شؤون المال والاقتصاد، وكما هو معلوم فإنّ الصيرفة الإسلامية تعتبر جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي، المبني في جميع معاملاته على قواعد واضحة، سيخوض المختصون في تفاصيلها، لتوضيح المزيد من الرؤى في هذا الموضوع، الجدير بالتناول والدراسة.

ومن المهم أن يتناول النقاش والتحليل محوراً هاماً، يتعلق بالإصلاحات القائمة في مجال النظام المصرفي في بلادنا وما يتوجب القيام به، وكذا التحديات والرهانات التي تواجه هذه المنظومة، بوصفها أساس تمويل الاستثمارات وتعبئة المدخرات المالية وحسن توظيفها.

ومن المهم أن يتناول النقاش والتحليل محوراً هاماً، يتعلق بالإصلاحات القائمة في مجال النظام المصرفي في بلادنا وما يتوجب القيام به، وكذا التحديات والرهانات التي تواجه هذه المنظومة، بوصفها أساس تمويل الاستثمارات وتعبئة المدخرات المالية وحسن توظيفها.

كما أنه من الأهميّة أن يرتكز النقاش حول كيفيات توطين الصيرفة الإسلامية ومدى استجابتها لواقع التنمية وقدرتها على مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني وعلى تقديم مزايا تنافسية لاستقطاب مدخرات الشركات والعائلات.

ومن المؤكد أن دراستكم لهذا الموضوع، سوف تسهم في توصيف وتحليل هذه المؤسسة المالية، من منظور اندماجها الطبيعي ضمن تشكيلة الخدمات المصرفية، مع العلم بأن منتوج الصيرفة الإسلامية لا يقع فقط على عاتق البنوك المتخصصة في هذا المجال، بل على عاتق كل البنوك الوطنيّة، العموميّة والخاصة، وكذا البنوك الأجنبية المعتمدة في الجزائر، وفق ثنائية النظام، أي التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي إلى جانب التقليدي.

ومن المفيد التذكير، بأن الصيرفة الإسلامية لها مكانتها في منظومة المؤسّسات المصرفيّة الجزائريّة، وهذا منذ سنوات عديدة، كما كانت هذه المنتجات المصرفية، محل إجراءات فعلية، بادرت بها السلطات العمومية، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، من خلال التدابير التي تضمنها قانون المالية لسنة 2018، دون إغفال الأنشطة الأخرى، مثل صندوق الزكاة والقرض الحسن وغيرهما.

أيّـتها السّـيدات والسّـادة،

إنّ هذه الفرصة المتاحة تهدف إلى الوقوف على أبرز الاتجاهات في هذا المجال، من أجل إقامة بيئة ملائمة تتكامل فيها منظومة المؤسّسات المالية، بمختلف أنواعها، لأن الهدف المبتغي هو إغناء الحقل المالي والبنكي في الجزائر، من خلال إيجاد الآليات الكفيلة بتحسين الأداء المصرفي وتنويع منتجاته وتأطير جميع أنواع التمويلات الممكنة إلى جانب أنماط التمويل التقليدي.

ولعل هذا التنويع سيساهم في تحفيز البنوك على استقطاب واستيعاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، وبالتالي تحقيق وفرة في السيولة الماليّة وتنشيط عمل الادخار وتقليص ظاهرة الاكتناز والتكفل بحاجيات التمويلات المختلفة في مجال القروض المقدمة سواء للأفراد أو الاستثمارات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على المشاريع التنموية ومبادرات الأعمال، التي تنتج قيمة مضافة وتخلق مزيدا من فرص العمل.

إنّ أمامكم، أيّتها السيّدات والسّادة، عديد التساؤلات المطروحة، تنتظر أجوبة وافية وشافية، شرعيّة وقانونيّة وتنظيميّة واقتصاديّة، بالإضافة إلى متطلبات التكوين وتأهيل الإطارات المختصة، وكذا أهمية رصد المستجدات التي يشهدها ملف الصيرفة الإسلاميّة والوقوف عند أهم التجارب والاستفادة منها.

تلكم هي بعض الأفكار، التي أردت أن أساهم بها، في إثارة الحوار والنقاش، ونأمل أن تصب في صميم الإشكاليات، التي يتعمق في تحليلها، بالدراسة الجادة والاقتراحات الهادفة، الأساتذة والخبراء والمختصون في المجال المصرفي، دعما للإصلاحات في هذا القطاع الحيوي، وبما يسهم في تنويع الأنشطة المالية، في إطار التعايش والتكامل والمنافسة الصحيّة، وكذا في توجيه مدخرات الاستثمار لخدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز السيادة الاقتصادية والمالية لبلادنا.

أيّـتها السيّـدات والسّـادة،

إنّنا في هذا اليوم البرلماني بصدد مناقشة مسألة هامة، تؤكد حركية الإصلاحات التي تشهدها بلادنا، في ما يتعلق بالمنظومة المصرفية العمومية والنظام المالي، أي دعم عناصر النجاح والقوة، من خلال تحقيق استدامة نموذجنا الوطني في الإصلاح والاستقرار وإعطاء الإصلاحات الشاملة، التي أقرها فخامة رئيس الجمهوريّة، بمحتواها وغاياتها، المتمثلة في بناء جزائر قويّة اقتصاديا، صلبة أمنياً، راسخة في هويتها الوطنية الجامعة وشامخة في محافل الأمم.

ولا اختلاف على أنه في مجال البناء الديمقراطي، ليس هناك محطة نهائية، بل يتعلق الأمر بسيرورة من التراكم والاجتهاد، ولذلك علينا أن نعتز بنجاعة الإصلاحات التي يرعاها فخامة رئيس الجمهوريّة وبأمن بلادنا واستقرارها، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجزائريين لحماية أمن وطنهم وتثمين مكاسب بلادهم وتقدير المصلحة العليا للوطن وجعلها تسمو فوق كل الاعتبارات الأخرى.

وختاماً، اسمحوا لي أن أجدّد الترحيب بضيوفنا الكرام وجميع الحاضرين، وأتمنى أن تحقق هذه الندوة الهامة، الأهداف المنشودة منها وأن تخرج بمقترحات وتوصيات، يكون لها الأثر الإيجابي في دعم والارتقاء بأداء المؤسّسة الصيرفية الإسلاميّة، للإسهام في الحراك التنموي الذي تشهده بلادنا وتلبية حاجيات المجتمع والاقتصاد الوطني.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيّد رئيس لجنة المالية والميزانية وأعضائها المحترمين وإلى كل من ساهم في تنظيم هذا النشاط البرلماني الهام، متمنياً لأشغالكم النجاح والتوفيق. وأعلن الافتتاح الرسمي لهذا اليوم البرلماني أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بنك الجزائر

Développement de la finance alternative en Algérie

Intervention de Monsieur le Gouverneur de la Banque d'Algérie
Journée Parlementaire – 03 avril 2018

Je voudrais d'abord saluer cette louable initiative de votre honorable institution. L'organisation de cette journée parlementaire traduit, en effet, l'importance croissante que revêt, au sein de la société algérienne, l'introduction ou le développement de produits bancaires et financiers compatibles avec les préceptes de la Charia.

Ces instruments contribueront, sans nul doute, à l'enrichissement de la gamme des produits bancaires et financiers susceptibles de capter l'importante part de la monnaie en circulation hors du circuit bancaire et à l'orienter vers des emplois productifs, favorisant ainsi davantage de performance en matière d'intermédiation bancaire et financière, tout en répondant à une attente légitime des épargnants.

L'expérience, à travers le monde, en matière d'utilisation de ces instruments s'est beaucoup enrichie ces dernières années et peut constituer un fonds appréciable dans lequel les banques et établissements financiers en Algérie peuvent valablement puiser.

Cela permettra au système bancaire et financier algérien d'avancer plus rapidement dans cette direction, d'autant que ce segment n'a connu qu'un faible développement depuis son introduction en Algérie, avec l'établissement de deux institutions spécialisées et ce, malgré des signaux de fort engouement en la matière.

En effet, la finance alternative peine à s'affirmer sur le terrain en Algérie, où elle n constitue qu'une très faible part du marché bancaire et financier global.

Les banques publiques, jusqu'ici quasi absentes de ce segment, et compte tenu de leur poids prépondérant dans le secteur bancaire et financier, soit 87 % de part de marché, peuvent constituer un véhicule déterminant de généralisation de ces produits, en leur assurant une couverture géographique exhaustive à travers leur large implantation en termes de réseaux.

Cela irait en phase avec la double volonté, affichée aussi bien par les pouvoirs publics que par les banques publiques elles-mêmes, de promouvoir et de vulgariser ces instruments de la finance alternative, au profit d'une plus large inclusion financière.

Dans le même temps, cela devrait contribuer, comme déjà souligné, à drainer une part importante de la masse monétaire en circulation hors banques ou thésaurisée, vers le financement d'emplois productifs, et appuyer les efforts en cours pour faire face aux difficultés de financement par les voies classiques.

Le développement de ces instruments doit reposer sur la mise en place, au niveau des banques et établissements financiers concernés, de systèmes d'information, de comptabilisation et de gestion distincts et adéquats, ainsi que des dispositifs procéduraux adaptés et des espaces réservés. Les banques et établissements financiers doivent également disposer de personnels qualifiés et exclusivement dédiés à ce segment de la finance.

Ceci constitue une exigence majeure pour les banques, notamment publiques, qui décident d'ouvrir des fenêtres spécifiques aux instruments alternatifs. La distinction et l'imperméabilité entre les deux catégories d'activités doivent être scrupuleusement observées.

Conformément aux dispositions législatives et réglementaires, le lancement effectif de ces produits sur le marché par les banques et établissements doit avoir obtenu, au préalable, l'avis de non objection de la Banque d'Algérie.

En effet, conformément aux missions qui lui sont dévolues par la loi, la Banque d'Algérie, tout en encourageant l'enrichissement de la gamme des produits bancaires de la place, veille à la stabilité et à la sécurité du système bancaire dans son ensemble.

A ce titre, elle s'assure que les risques liés à l'activité d'intermédiation de toute banque et de tout établissement financier, quel que soit la nature des produits concernés, sont effectivement cernés et contenus et ne sont pas de nature à fragiliser le système dans son ensemble.

Elle s'assure également que la clientèle des banques et établissement sont à l'abri de pratiques excessives.

A ce jour, la Banque d'Algérie a été destinataire de demandes d'avis de non objection, émanant de trois (03) banques publiques et d'une banque privée, relatives à des produits alternatifs.

Le traitement de ces demandes se poursuit. Pour certains produits, des insuffisances en termes de maturation ont été relevées et communiquées aux banques concernées aux fins d'adaptation.

En outre, la Banque d'Algérie s'assurera de la mise en place effective des exigences et prérequis pour l'exploitation de ces produits, tels que déjà mentionnés.

Un règlement en préparation, qui sera soumis prochainement à l'examen et l'approbation du Conseil de la Monnaie et du Crédit, précisera davantage ces exigences en matière organisationnelle, procédurale et comptable, ainsi qu'en matière de formation et de qualification du personnel.

Il faut souligner, enfin, que la Banque d'Algérie apporte un avis de non objection sur le caractère de produit bancaire autorisé à être commercialisé.

La Banque d'Algérie n'apporte pas un avis de conformité de ces produits aux préceptes de la charia. Cela relève des compétences des autorités religieuses, seules habilitées à émettre cet avis.

Il appartiendra, donc, aux banques et établissements financiers, après obtention de l'avis de non objection de la Banque d'Algérie, de recueillir cet avis de conformité auprès de ces autorités.

Enfin, je souhaite souligner de nouveau, que la Banque d'Algérie encourage cette orientation en termes d'élargissement de la gamme de produits bancaires et financiers, notamment parce qu'elles sont de nature à contribuer à une plus grande mobilisation de la masse monétaire en circulation hors Banques, tout en répondant aux attentes exprimées par une partie de la clientèle potentielle.

لجنة المالية والميزانية تنظم يوما برلمانيا حول
الصيـــرفة الإسلامية: الواقع والآفاق

المجلس الشعبي الوطني

المجلس الشعبي الوطني

Bienvenue

عين تموشنت

التمويل الإسلامي و الابتعاد عن الصيغ التقليدية محور الصالون الوطني الأول بغرفة التجارة

س لونيس

كان موضوع التطبيقات المالية المعاصرة في الجزائر محور الصالون الوطني الأول الذي نظمته أول أمس غرفة التجارة والصناعة لولاية عين تموشنت بالتنسيق مع فوج بحث المالية و تحديات التنمية لجامعة وهران 2 وعدد من شركات التأمين والمتعاملين الاقتصاديين حيث بُرمجت محاضرات و مداخلات حول الموضوع نشطها أساتذة مختصون في المجال منهم حيدر ناصر المدير العام لمصرف السلام) الجزائر (، ميهوب يزيد المدير العام لشركة السلامة للتأمينات)الجزائر(و عدد من الأساتذة الجامعيين حيث انصبت جميعها حول أهم التطبيقات المالية المعاصرة المعمول بها بمؤسسات التمويل الإسلامية وشركات التأمين والتي تعطي خدمات نوعية للزبون خاصة فئة المستثمرين حيث اعتبر رئيس الندوة البروفسور حكيم من جامعة وهران أن التعامل مع هذه المؤسسات التمويلية من شأنه رفع الثقل الذي أصبح يتعب كاهل الخزينة العمومية وبالتالي الخروج من التمويل التقليدي الذي تؤطره بنوك تقليدية والدخول بصيغة تمويلية جديدة تعطي نفسا جديدا للمستثمرين وبالتالي الرفع من الاقتصاد الوطني .

يوم دراسي حول الصيرفة الإسلامية بميلة

دعوة لاستقطاب الأموال الرافضة للفائدة

» مدير عام السلام ناصر حيدر: "البنك يمتلك السيارات ويتعامل طبقا للضوابط الشرعية"

● طمأن المدير العام لبنك السلام، ناصر حيدر، جميع المواطنين بأن البنك يتعامل طبقا للضوابط الشرعية الإسلامية، ويحرص كل الحرص على التدقيق والرقابة في كل تعاملاته، مؤكدا أنه لا يعتمد بتاتا على مبدأ "الفائدة" بل يتبع صيغا أخرى يجيزها الشرع، كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والإيجار وغيرها.

ناصر حيدر

المدير العام لبنك السلام، وفي حديثه عن تمويل السيارات لفائدة المواطنين الراغبين في ذلك، أوضح خلال يوم دراسي نشطه بميلة من تنظيم شعبة جمعية العلماء المسلمين لميلة أن البنك يمتلك فعلا السيارات ويحوزها ويحدد سعرها ثم يبيعها، وما يحققه من أرباح ناتجة عن البيوع، وهي صيغة شرعية. ورد ناصر حيدر على سؤال يتعلق بمعاقبة المتماطلين والمتهربين من تسديد الديون في موعدها، بأن تلك الإجراءات ردعية لإلزام المستدين بإرجاع الديون، مع العلم أن ما يطلب من المستدين دفعه لا يعد غرامة ولا يستفيد منه البنك بل يذهب إلى صندوق الأعمال الخيرية. ودعا حيدر الجزائريين الرافضين للربا التوجه بقوة لبنك السلام الذي يتعامل وفقا للشرع، وهو ما أكده الدكتور أحمد بوجلال، عضو المجلس الإسلامي الأعلى، خلال تدخله، حيث بيّن أن بنك السلام يتعامل بصيغ شرعية والمجلس الإسلامي الأعلى يرافق البنوك الإسلامية في نشاطها ما دامت تتعامل طبقا للضوابط الشرعية، داعيا المواطنين إلى وضع الثقة في البنوك الإسلامية، وهو الحل الأمثل لتحريك الأموال الراكدة. من جهته، كشف الوزير السبق للتجارة، الهاشمي جعبوب، خلال مداخلته، أن حجم الكتلة المالية المكتنزة في خزائن المواطنين معتبرة وتقدر بـ60 مليار دولار، بسبب تهرب أصحابها من البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا. ودعا جعبوب نواب البرلمان إلى إدراج ملف "البنوك الإسلامية" في الدورة القادمة، ووضع قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، وهو القانون الذي لا زال غائبا حاليا، مؤكدا أن البنوك الإسلامية حاليا تنشط بطرق غير قانونية مثلها مثل القنوات التلفزيونية.

بوطلاعة رشيد

المجلس الإسلامي الأعلى يدعو إلى تعديل بعض القوانين... السلطات مستعدة للمعاملات المالية "خارج الربا "

أكد، الثلاثاء، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بوعبد الله غلام الله من تيبازة، أن السلطات العمومية مستعدة لتشجيع المعاملات المالية "خارج الربا"، مشيرا إلى قانون المالية 2018 الذي ظهرت فيه بوادر

"الانفتاح" من خلال بعض البنود.

وأوضح بوعبد الله غلام الله في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية بالمركز الجامعي بتيبازة حول "التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر.. الأسس والآليات" أن هيئته التمست أذانا صاغية لدى الحكومة ولدى البنوك لتشجيع الإنتاج الوطني والحد من الاستيراد واستثمار الكتلة المالية الموجودة خارج البنوك" بسبب "رفض بعض المتعاملين التعاملات الربوية."

واسترسل يقول إن المجلس الإسلامي الأعلى شرع منذ تنصيبه في العمل على هذا الملف وقدم مشروعا "جاهزا" يتضمن تعديل بعض القوانين حتى تصبح قابلة لتطبيق قواعد إقتصادية إسلامية، مؤكدا أن المشروع أثار اهتمام السلطات العمومية لـ"فتح المجال" أمام المعاملات المالية اللارباوية .

من جهته قال رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات، بوعلام جبار، إن حديث اليوم ينبغي أن يركز على "انتشار وتوسع" الصيرفة الإسلامية في الجزائر وليس على "التحول" وفقا لبراغماتية تقتضي الاستجابة لحاجيات السوق ومتطلبات الزبائن، مشيرا إلى نشاط بمؤسستين بنكيتين وفقا للصيرفة الإسلامية: "البركة" منذ 25 سنة و"السلام" منذ تسع سنوات بالجزائر.

وأضاف جبار الذي يشغل أيضا منصب المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر بنك" أن المؤسسات البنكية في الجزائر، البالغ عددها الـ30 مؤسسة، مطالبة اليوم بفتح نوافذ على الصيرفة الإسلامية على المدى القريب وبتأطير من البنك المركزي.

هذا التوجه الجديد -يتابع جبار- يهدف إلى تطوير عملية "الاحتواء المالي" أو "صيرفة الاقتصاد" من خلال دفع وتحفيز المواطنين على إيداع أموالهم داخل البنوك، مبرزا أنه تقرر بتأطير من البنك المركزي فتح نوافذ جديدة من خلال عرض منتوجات وخدمات جديدة تتلاءم ومبادئ الشريعة الإسلامية جنبا لجنب مع المنتوجات الأخرى استجابة لرغبات جزء من الزبائن والسوق.

ويبلغ حجم القروض على مستوى 20 مؤسسة بنكية بالجزائر: 90 مليار دولار أي ما يعادل 930 مليار دينار.

وتمثل نسبة 3 بالمائة من كتلة القروض أي 300 مليار دينار موجهة للصيرفة الإسلامية فيما يبلغ حجم القروض الموجهة للبنوك الخاصة 13 بالمائة فقط فيما تستهلك البنوك العمومية البالغ عددها 6 بنوك على 87 بالمائة من حجم كتلة القروض المقدرة بـ90 مليار دولار.

وفي هذا الصدد تقرر -يقول جبار - استحداث نوافذ على مستوى الشبابيك بالبنوك العمومية وفقا لنظام أطلقه البنك المركزي مؤخرا لتطوير الصيرفة الإسلامية، مبرزا أن الأمر يتعلق بمتخصصين على مستوى شبابيك البنوك موجهين للصيرفة الإسلامية.

كما تقرر فصل الحسابات والتسيير المالي المتعلق بعروض الصيرفة الإسلامية عن باقي العروض والمنتجات التي توفرها البنوك على مستوى شبابيكها، إستنادا للمتحدث ذاته، مشيرا إلى مرافقة تلك الاستعدادات سلسلة من الدورات التكوينية لفائدة مستخدمي البنوك.

البنوك الإسلامية.. خطوة على طريق حل الأزمة الاقتصادية في الجزائر

دعا مؤتمر تيبازة الدولي الأول، حول التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الحكومة إلى تبني توصياته وفتح النوافذ المالية في الجزائر كخطوة أولى للانتقال إلى بنوك إسلامية خالصة.

وأكد مدير المؤتمر رضوان لمار، أن نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر، وفقا لتوصيات المشاركين في المؤتمر، سيكون الخطوة الأولى نحو الانتقال إلى بنوك إسلامية خالصة ضمن خطة اقتصادية شاملة ومدروسة.

و دعت التوصيات إلى حث الهيئات المختصة على عدم الاكتفاء بتعديل بعض مواد قانون النقد والقرض، بل العمل على إصدار قانون خاص كامل و شامل، يتناول آليات إنشاء مصارف النوافذ الإسلامية وضبط نشاطاتها، ويأخذ بعين الاعتبار خصائص النشاط المصرفي الإسلامي.

كما أشارت التوصيات إلى ضرورة إنشاء مؤسسات داعمة لنشاط المصارف الإسلامية في الجزائر، مثل مؤسسات التكافل الإسلامي و سوق المال الإسلامي، و التمويل الجماعي و مؤسسات التمويل المتخصص، و تدريب وتكوين رأس المال البشري في مجال المالية و الاقتصاد الإسلامي نظريا و ميدانيا.

المؤتمر الدولي الأول حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر

دعوة أصحاب القرار إلى التحول إلى بنوك إسلامية خالصة

● أوصى المشاركون في أشغال المؤتمر الدولي الأول حول التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر "أسس وآليات" بالالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية ووضع إطار واضح لها لتجنب تضارب الفتوى، وإصدار تنظيم خاص بنشاط المصارف والنوافذ الإسلامية ينظم النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

وخلص المؤتمر الذي نظمه معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة، بعد يومين من المداخلات وعرض أبحاث لعلماء وخبراء وأكاديميين متخصصين من خارج الوطن وداخله، وبعد تقديم البحوث وعرضها وإثرائها بالنقاش، إلى جملة من التوصيات تؤكد على تثمين جهود المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر وبخاصة اقتراحاته وتوجيهاته للحكومة فيما يخص اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والأخذ بنجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر كخطوة أولى نحو التحول إلى بنوك إسلامية خالصة، والتأكيد على أن يكون فتح النوافذ الإسلامية ضمن خطة اقتصادية شاملة ومدروسة، ووفق أهداف محددة تروم تعزيز التنمية ورفع مستوى التوظيف والإنتاجية. كما أوصى العلماء والخبراء بضرورة اعتماد فتح نوافذ إسلامية ضمن إطار حوكمة صارمة، تضع أولوية لفصل الوعاء المالي للنوافذ الإسلامية عن الوعاء المالي للبنك التقليدي، وحث الهيئات الوصية على إصدار قانون خاص كامل وشامل يتناول آليات إنشاء المصارف والنوافذ الإسلامية ويضبط نشاطاتها ولا يكتفي بتغيير نص بعض مواد قانون النقد والقرض، حيث يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار خصائص النشاط المصرفي الإسلامي. كما حث المؤتمرون الجهات المختصة على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية ووضع إطار واضح لها لتجنب تضارب الفتوى، مع إصدار تنظيم خاص بنشاط المصارف والنوافذ الإسلامية ينظم النشاط المصرفي الإسلامي، وإنشاء مؤسسات داعمة لنشاط المصارف الإسلامية في الجزائر، مثل مؤسسات التكافل الإسلامي وسوق المال الإسلامي والتمويل الجماعي ومؤسسات التمويل المتخصصة وغيرها؛ مراقبة العمليات المالية للمصارف الإسلامية من طرف هيئات مستقلة مثل المدققين الشرعيين الخارجيين لتعزيز ثقة الزبائن في شرعية العمليات المالية الإسلامية، وتبني نظام محاسبي خاص بالمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية بالاعتماد على المعايير المحاسبية الإسلامية. ولم يغفل المؤتمر أهمية اليد المؤهلة، إذ أوصى بتدريب وتكوين رأس المال البشري في مجال المالية والاقتصاد الإسلامي نظريا وميدانيا، من خلال إنشاء مؤسسات أكاديمية متخصصة في هذا المجال وإنشاء مرصد وطني للمالية الإسلامية يهتم بالبحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجزائري والاستفادة مما توفره التكنولوجيا والهندسة المالية، وتأسيس جمعية جزائرية للمالية الإسلامية تنطلق من واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتستفيد من أبرز التجارب الدولية.

ب. سليم

المؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية ينتهي بتوصيات:

إنشاء بنوك إسلامية.. طريق لمواجهة الأزمة الاقتصادية بالجزائر

ب.بوجمعة

دعا المشاركون في المؤتمر الدولي الأول، حول التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، السلطات المعنية إلى التمحيص في التوصيات التي توجت أشغال المؤتمر والأخذ بها لفتح النوافذ المالية في الجزائر كخطوة أولى نحو التحول إلى بنوك إسلامية خالصة.

وقال الدكتور رضوان لمار، مدير المؤتمر، إن التوصيات التي خرج بها الخبراء والمختصون المشاركون في أشغال المؤتمر، من مختلف دول العالم في غاية الأهمية، مثمنا جهود المجلس الإسلامي الأعلى واقتراحاته وتوجيهاته للحكومة فيما يخص اعتماد الصيرفة المالية، مضيفا أن التوصيات أكدت على أن نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر، يجب أن تكون خطوة أولى نحو التحول إلى بنوك إسلامية خالصة ضمن خطة اقتصادية شاملة مدروسة وفق أهداف محددة ضمن إطار حوكمة صارمة تضع أولوية لفصل الوعاء المالي للنوافذ الإسلامية، عن الوعاء المالي للبنك التقليدي.

كما دعت التوصيات إلى حث الهيئات الوصية على إصدار قانون خاص كامل وشامل، يتناول آليات إنشاء مصارف النوافذ الإسلامية وضبط نشاطاتها، ولا يكتفي بتغيير نص بعض مواد قانون النقد والقرض، وإنما يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار خصائص النشاط المصرفي الإسلامي، كما أكدت التوصيات على أهمية إنشاء مؤسسات داعمة لنشاط المصارف الإسلامية في الجزائر، مثل مؤسسات التكافل الإسلامي وسوق المال الإسلامي، والتمويل الجماعي ومؤسسات التمويل المتخصصة ومراقبة العمليات المالية للمصارف الإسلامية من طرف هيئات مستقلة، مثل المدققين الشرعيين الخارجيين لتعزيز ثقة الزبائن في شرعية العمليات المالية الإسلامية، وكذا تبني نظام محاسبي خاص بالمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، بالاعتماد على المعايير المحاسبية الإسلامية.

كما أكدت توصيات الخبراء والمختصين على ضرورة تدريب وتكوين رأس المال البشري في مجال المالية والاقتصاد الإسلامي نظريا وميدانيا، من خلال إنشاء مؤسسات أكاديمية متخصصة في هذا المجال، فضلا عن إنشاء مرصد وطني للمالية الإسلامية يهتم بالبحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجزائري، والاستفادة مما توفره التكنولوجيا والهندسة المالية. وتأسيس جمعية جزائرية للمالية الإسلامية، تنطلق من واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتفيد من أبرز التجارب الدولية.

رعـــاية إعلامية:

ISRA

ينظم مؤتمر دولي
تحت عنوان
التحول إلى المصرفية الإسلامية
الأسس و الآليات
تيبازة
17 و 18 أفريل 2018

FINANCE ISLAMIQUE EN ALGÉRIE

Les premiers balbutiements

C'est pour tenter de capter une part substantielle de l'épargne oisive échappant au circuit bancaire que les banques publiques et privées lancent la commercialisation de produits conformes à la charia. Le recours à la finance islamique devra permettre de récupérer une bonne partie de l'argent qui circule dans le marché informel et dont les détenteurs évitent les circuits officiels à cause des intérêts usuraires, considérés illicites. Désormais, la finance islamique est intégrée dans les stratégies des banques, sous la supervision du gouverneur de la Banque d'Algérie et des orientations des pouvoirs publics. Que ce soit dans l'épargne ou dans les types de financement, ce genre de produits bancaires doit obéir aux principes de la Banque d'Algérie. *"Il s'agit d'un produit financier qui s'ajoute d'abord aux autres produits existants et diffusés par les banques. Il obéit à des règles un peu particulières en termes de fonctionnement mais qui s'exercera dans les banques, au sein de fenêtres, qui seront ouvertes au niveau des guichets bancaires"*, explique Boualem Djebbar, président de l'Association des banques et établissements financiers (Abef) lors d'une rencontre organisée hier par l'institut des sciences économiques et commerciales de l'université Mordi-Abdellah de Tipasa. M. Djebbar avoue que cette activité fait partie de la volonté des banques de diversifier leurs produits et de satisfaire une demande émise par une clientèle potentielle. Les banques ne font, en fait, que répondre positivement à cette sollicitation. Le crédit bancaire fondé sur les principes de la finance islamique, destiné aux particuliers et aux investisseurs, est disponible dans les guichets des banques publiques. Ces prêts devront servir aussi bien les investisseurs que les particuliers, surtout pour l'acquisition des biens de consommation et les biens immobiliers. *"L'implication de toutes les banques publiques dans cette opération, de par leur réseau d'agences bien étoffé, permettra d'absorber beaucoup de ressources existantes à l'intérieur et qui n'arrivent pas à accéder facilement aux guichets islamiques installés dans quelques localités seulement"*, indique Nasser Hideur, directeur général d'Al-Salam Bank, invité à ce colloque. La finance islamique accompagnera également, affirme M. Hideur, de nombreux porteurs de projets d'investissement de haute valeur ajoutée par des fonds propres pour cause de la contrainte charlatique des taux d'intérêts usuraires. Ce type de produits bancaires va, de ce fait, contribuer au développement local et régional. Interrogé à propos de la place de la finance islamique sur le marché, le DG d'Al-Salam Bank reconnaît qu'elle est encore petite. *"La part des banques privées dans le financement de l'économie est estimé à 13%. Autrement dit, les 20 banques privées se partagent 13% du marché bancaire qui est détenu à 87% par les 5 banques publiques historiques. Au sein de ces banques privées, les banques islamiques ont une part minime de 15% soit moins de 400 milliards de dinars du marché bancaire évalué à plus de 9 000 milliards de dinars. Ce qui reste insignifiant"*, relève Nasser Hideur. En ce qui concerne l'organisation technique au sein des établissements, la plupart des banques ont opté, souligne-t-il, pour la mise en place dans une même agence, d'une structure centrale qui encadre cette activité et offre ce type de produits dans le même guichet bancaire. Ainsi, le client peut choisir dans la même agence, les prestations bancaires d'épargne et de crédits conformes à la charia ou celles classiques.

S. C.

Finance islamique : les présidents l'ABEF et du HCI dressent un état des lieux

Les établissements bancaires sont tenus, avec l'accompagnement de la banque centrale, d'ouvrir à court terme, des guichets de finance islamique.

« Les établissements bancaires sont tenus, avec l'accompagnement de la banque centrale, d'ouvrir à court terme, des guichets de finance islamique et ce pour permettre une large bancarisation en encourageant par les produits proposés, les clients à procéder à des dépôts et de bénéficier également d'autres opérations bancaires suivant la réglementation islamique», a indiqué , mardi à Tipasa, le président de l'association des banques et des établissements financiers (ABEF) Boualem Djebbar, lors d'une rencontre internationale sur la finance islamique.

La démarche de développement de la finance islamique par l'introduction de guichets s'accompagne également par un système de gestion des produits qui garantit une séparation nette entre les comptes pris en charge par les guichets en question et la gestion des comptes classiques suivant l'offre déjà en vigueur. Pour ce faire, des sessions de formation spécialisée dans la finance islamique au profit de cadres et d'agents de banque pour optimiser la dynamique sous-tendant la généralisation des produits de la finance islamique. A court terme donc, il est attendu de passer de 40 guichets proposant des produits de la finance islamique à plus de 200 à travers les agences bancaires sur le territoire national.

Mais pour Djebbar ce système financier ne sera pas bâti ex nihilo. « Il est davantage plus objectif de parler de déploiement et de développement de la finance islamique à travers son réseau bancaire que d'une mutation », souligne le responsable. Et pour cause, « les produits bancaires régis suivant les préceptes islamiques en la matière existent chez nous depuis 25 ans, avec l'ouverture de la Baraka Bank et Al Salam Bank depuis 9 ans ». Sur ce registre, le président de l'ABEF a indiqué qu'actuellement la masse des crédits totalisée dans le circuit bancaire de la finance islamique s'élève à 300 milliards de dinars, soit 3% du volume global des crédits.

Pour sa part, président du haut conseil islamique (HCI), Bouabdallah Ghlamallah, a souligné que son institution s'est penchée, dès son installation, sur les modes d'application de la finance islamique sur le modèle algérien. Il a ainsi révélé qu'un rapport en ce sens a été remis aux autorités qui ont fait montre d'un intérêt particulier aux propositions du HCI qui comportent des solutions pour encourager la bancarisation dans le cadre d'opérations « non usuraires ». Selon lui, la volonté des pouvoirs publics et les banques pour élargir les transactions bancaires suivant les principes de la finance islamique a pris corps dans la réalité, dans la mesure où l'actuelle loi de finances a consacré un cadre incitatif pour réussir une large ouverture à ce créneau.

Finance islamique : les autorités disposées à encourager les transactions financières hors usure ou "riba"

Le président du Haut conseil islamique (HCI), Bouabdallah Ghoulamallah, a affirmé mardi à Tipasa la disponibilité des autorités publiques à encourager les transactions financières hors usure ou "riba", estimant que la loi de finances 2018 a introduit des "ouvertures" dans ce sens.

"Nous avons effectivement ressenti une disponibilité, tant auprès du Gouvernement que des banques, pour l'encouragement du produit national et la réduction de l'importation", a souligné M. Ghoulamallah, dans son intervention lors de la Conférence internationale sur la finance islamique, abritée par le Centre universitaire de Tipasa, sous le signe " La conversion vers la finance islamique en Algérie.. fondements et mécanismes".

Cette disponibilité s'est traduite" par l'investissement dans la masse monétaire se trouvant hors banques", à cause du "rejet", par certains operateurs des "transactions englobant des taux d'usure (riba)", a-t-il poursuivi.

Le Haut conseil islamique, qui a travaillé sur ce dossier depuis son installation, a "proposé un projet pour l'amendement de certaines lois, aux fins de les adapter aux règles de l'économie islamique", a ajouté le président du HCI, assurant que les autorités publiques se sont montrées "intéressées par le projet" et partant pour l'ouverture du champ aux transactions financières "sans taux d'usure".

Pour sa part, le président de l'Association professionnelle des banques et des établissements financiers, Boualem Djebbar, a souligné l'impératif de l'"extension et de l'élargissement de la finance islamique en Algérie", et ce conformément, a-t-il dit, " à une stratégie visant la couverture des besoins du marché et les exigences des clients", notant que deux (2) banques en Algérie appliquent actuellement les principes de la finance islamique, soit la Banque Al Baraka (opérationnelle depuis 25 ans) et Al Salam Bank (depuis neuf ans).

M. Djebbar, également directeur général de la Banque de l'agriculture et du développement rural (BADR) ou Badr Banque, a ainsi relevé que les établissements bancaires en Algérie, au nombre de 30, sont appelés à "ouvrir le champ au mode de financement islamique, à moyen terme, avec un encadrement assuré par la Banque centrale ".

Cette nouvelle orientation a pour objectif, a-t-il poursuivi, d'inciter les citoyens à "déposer leur argent dans les banques", signalant la décision prise, en concertation avec la Banque centrale, d'"assurer de nouvelles offres et prestations bancaires adaptées à la Chariaà islamique, parallèlement aux autres produits classiques déjà disponibles".

Dans le même sillage, le responsable a fait cas d'un montant de 90 milliards de dollars de crédits, au niveau d'une vingtaine de banques en Algérie, soit l'équivalant de 930 milliards de dinars, dont un taux de 75% est destiné aux crédits.

Un taux de 3% de la masse des crédits, soit 300 milliards de da, est destiné aux banques islamiques, contre un taux de 13% pour les banques privées, au moment où les banques publiques, au nombre de six (6), consomment un taux de 87 % de la masse des crédits, équivalant à 90 milliards de da.

M. Djebbar a signalé, à l'occasion, l'ouverture de guichets, dédiés à la finance islamique, au niveau des banques publiques, au titre de la démarche initiée par la Banque centrale pour développer ce mode de financement.

Pour mener à bien l'opération, des sessions de formation ont été lancées au profit des employés préposés à ces guichets, destinés notamment à la prise en charge des prestations de "dépôts, épargne et financements, selon le mode islamique ", a-t-il informé, faisant état d'une extension progressive des agences comptant des guichets proposant des produits islamiques "de 40 actuellement à prés de 200 dans un avenir proche ".

الراعي الرسمي
Sponsor officiel
الجزائر
2018

FIC

غلام الله يهاجم ضمنيا رموز السلفية

"التربية الإسلامية تعمل على إبطال مرجعيات الإرهاب"

أفاد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، يوعبد الله غلام الله، بأن التربية الإسلامية "يشقى أن تعمل على إبطال مرجعيات الإرهاب ومستنداته المشوهة التي تزرع الباطل بسوء فهمها، وخطأ تأويلها لآيات القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم".

عبد الحكيم قماز

● ناشد يوعبد الله غلام الله، أمس بالعاصمة، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الدولي حول "تدريس التربية الإسلامية في المؤسسات الرسمية، نحو فاعلية في ظل التحولات العالمية"، تربية النشء بالاعتماد على "حب الخير والتمسك بسعة الإسلام والاعتزاز بمبادئه السمحة وعلى تجنيب دواعي الفتن وشغاف الطائفية التي تشحن القلوب ببغض الغير فتتمزق بذلك وحدة الأمة وتذهب ريحها وقوتها".

وانتقد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، نقابات التعليم، من خلال توجيهه رسالة لهم مفادها أن "التعليم مثل الإمامة، هو وظيفة الرسل عليهم الصلاة والسلام وليس مهنة تسيّرها النقابات، هو رسالة ترفع شأن المعلمين إلى أن يتماهوا مع الغير في طريق البناء والتشييد، متعلمين مخاطر الانزلاق والتطرف".

كما أفاد غلام الله، في ندوة صحفية على هامش المؤتمر، أن "المؤتمر ليس نقدًا للمناهج التربوية، وإنما هدفه تقديم مقترحات"، مؤكدًا أن "المناهج مند مدة سنّيت اضطراريا، بسبب الانتقال من المدرسة الإسلامية إلى الأساسية".

وكشف رئيس المجلس الإسلامي الأعلى أن البيان الختامي الموسوم بـ"بيان الجزائر" سيدعو فيه الدول الإسلامية إلى أن "تتعاون بدل أن تختلف وتتصارع بين دولها، وإلى الاهتمام بجميع الكلمة والتعاون والتضامن كما فعلت الجزائر في السنوات بين العراق وإيران".

كما حذر من التوجه السلفي في المؤسسات التربوية من خلال أساتذة الشريعة الذين ينشرون أفكار هذا التيار لأبناء الشعب، مؤكدًا أن "مسؤولية ذلك على عاتق "مفتشي قطاع التربية".

من جهته أكد مفتي مصر، الدكتور الشيخ شوقي إبراهيم علام، أن "المنظومة التربوية في حاجة إلى "قيم التعايش والتحاور وقبول الآخر مهما اختلفنا معه في الدين أو الفكر أو العقيدة"، مشددًا على أن "الإسلام لم يأت ليلغي الآخر، بل أتى ليبدل الناس على الخير". وحذر الشيخ شوقي إبراهيم علام من أن "تراث التعليم الديني للفرد أو للمجتمع يتسبب في أضرار لأبناء الأمة الإسلامية الذين تلقوا تعليمها خاطئًا الذين، فخرج منهم من يتشدد ومن يتطرف ومن يكفر ومن يفجر باسم الإسلام، لكن الإسلام من ذلك براء".

وشدد مفتي مصر على "أهمية التعليم الديني في المؤسسات الرسمية الدينية والعلمية"، مشيرًا إلى أنه "كلما كان التعليم المعرفي منهجيًا على أيدي العلماء، كلما أثمر غاياته المنشودة وحقق غاياته المنشودة".

في حين، أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السوري، محمد عبد الستار السيد، أن "البعد عن الدين هو سبب التطرف"، مشيرا إلى أن "ما تتعرض له الأمة الإسلامية اليوم من جملة شرسة تستهدف أصول الدين الإسلامي تقصد وراءها تنظيمات إرهابية متطرفة استغلت الدين من أجل مصالح سياسية".

وطالب محمد عبد الستار بـ"تدريس التربية الإسلامية في كل مؤسساتنا"، وتابع "نحن أمام واجب تعليم أبنائنا الإسلام، لأننا إذا لم نعلمهم نحن فسيأتي من يُعلمهم تحت الأضواء". لذلك يضيف "نحن مطالبون أن نحارب التطرف والإرهاب والتكفير من خلال تدريس التربية الإسلامية في المدارس". وفي ذات السياق أبدى رفضه القاطع على "فصل الإسلام عن الحياة".

بدوره، أفاد نائب وزير الشؤون الدينية التركي، رمضان موسلو، أن تركيا "وضعت منهجًا فريدًا وخاصا بها في التعليم، وأدرجت التعليم الديني في هذا النظام الجديد"، وأضاف "يلقى حوالي 120 ألف طالب تعليمه في دورة التعليم القرآني قبل المدرسة، وتخرّج 15 ألف حافظ للقرآن الكريم في دورات التخطيط، ومشاركة ما يقارب 4 ملايين طالب في الدورات الصيفية".

ع. ف

مؤتمر تدريس التربية الإسلامية في المؤسسات الرسمية

"بيان الجزائر" يوصي بتحرير الفتوى من قبضة المخابر الإمبريالية

أوصى المشاركون في المؤتمر الدولي حول "تدريس التربية الإسلامية في المؤسسات الرسمية"، مساء أوّل أمس، بالجزائر العاصمة، علماء التربية والباحثين من مختلف الدول الإسلامية والغربية، بـ"ضرورة بذل الجهد، والعناية بالناشئة باعتماد أسس تربوية وتعليمية تقوم على التوحيد والمحبة والوطنية والإخلاص".

عبد الحكيم قماز

صورة للعناية بالناشئة باعتماد أسس تربوية وتعليمية تقوم على التوحيد والمحبة والوطنية والإخلاص

● دعا البيان الختامي "بيان الجزائر" لأشغال المؤتمر الذي نظمه المجلس الإسلامي الأعلى، العلماء والمرجعيات الدينية والقائمين على مراكز البحث الأكاديمي، إلى العمل على "تجديد الخطاب الديني وتخليصه من الشوائب، وتحرير الفتوى من قبضة المخابر الإمبريالية التي تصدر لنا أشباه الفقهاء في أثواب وهيئات تعود إلى عهود الفتن والنزاعات..."، وحثّ القائمين على شؤون الأمة في الأقطار العربية والإسلامية وولاة أمورها "أن يأخذوا بأحسن ما فيه من نصح، ويعملوا على تجسيد الخير الذي يفيض به"، من أجل "فضح المقاصد السيّئة التي تريد تمزيق الأمّة الإسلامية، وذلك باستغلال آفة الإرهاب المصنوعة على عين الدول الإمبريالية، المدعومة من القوى الاستعمارية... لضرب المسلمين بعضهم ببعض".

وأكد بيان الجزائر أنّ "الإرهاب الذي صُنع في مخابر ومصانع القوى العظمى لا يستمد قوّته من موجديه فحسب، بل ويستمدها كذلك من حلفاء أغبياء في عالم الإجرام العابر للأوطان المتمثل في تجارة المخدرات والاتجار بالبشر".

واستنكر العلماء والخبراء "النظرة الحاقدة على الإسلام وقيمه، وتشويهه بالإسلاموفوبيا والتي يقودها ويسيطر عليها التيار الإنجيلي المتطرف المتصهين الجديد الذي يدعمه اليمين المتطرف، ويريد فرض منطقه الأحادي والإقصائي لكلّ دين".

وأشار البيان إلى أنّ "صمود الأمة ويقظتها في مواجهة الإرهاب الآثم، جعله يندحر ويضمحل في بعض الأماكن من وطننا العربي، حيث حلّ الاستقرار والأمن وعادت الطمأنينة إلى ربوعه شيئًا فشيئًا، لكن هذا لا ينبغي أن ينسينا الهدف الذي أنشئت له أساسًا هذه المجموعات المجرمة، ولا أغراض القوى المعادية للإسلام لتحقيق مطامعها في ضرب الأمّة، كي تحول بينها وبين التفكير في إقامة وحدتها والتضامن فيما بينها". وشدّد المشاركون في "بيان الجزائر" على "ضرورة تطوير مضامين التربية الإسلامية في البلدان الغربية للجاليات المسلمة بما يتوافق مع المجتمعات وخصوصياتها التاريخية، ويضمن تكوين مواطنة بها يكون المسلم فاعلاً ومشاركًا في بناء المجتمع الذي يعيش فيه، وتشجيع التعارف بين شباب هذه الدول وشباب الدول الإسلامية، ومدّ جسور التعاون بين جامعاتها".

ع. ف

Colloque sur l'enseignement de l'éducation islamique dans les établissements publics : début des travaux à Alger

ALGER - Les travaux d'un colloque international sur le thème "L'enseignement de l'éducation islamique dans les établissements publics", ont débuté lundi à Alger avec la participation de plusieurs théologiens et érudits venus d'une trentaine de pays arabes et musulmans.

Organisé par le Haut conseil islamique (HCI) en coordination avec les ministères de l'Education nationale, des Affaires religieuses et des Wakfs et de la Culture ainsi que le Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (CRASC) et six universités algériennes, le colloque dont les travaux s'étaleront sur deux jours sera sanctionné par la Déclaration d'Alger qui sera adressée à la nation musulmane, en vue de prôner l'entente et l'unité et refléter la véritable image de l'islam.

Conférence sur "l'enseignement de l'éducation islamique dans les établissements publics" lundi à Alger

L'enseignement de l'éducation islamique "doit combattre les références et les fondements sur lesquels s'appuie le terrorisme et du fondamentalisme", a plaidé le président du HCI, Bouabdallah Ghlamallah, à l'ouverture des travaux.

Pour M. Ghlamallah, l'école authentique doit apprendre à l'enfant l'amour du travail et le former sur les valeurs de sa société et de son Islam, un islam exempt des courants intrus qui veulent l'instrumentaliser dans la mise en œuvre de politiques ne servant pas la religion mais encourageant l'islamophobie.

Ce colloque verra la présentation de 42 communications sur la notion de l'éducation islamique, la réalité et les difficultés de son enseignement dans les établissements publics officiels ainsi que les perspectives de son développement. Ces communications seront présentées par des chercheurs en sciences de l'éducation, des académiciens de laboratoires de recherche, des inspecteurs du secteur de l'éducation et de membres des instances chargées de l'élaboration des programmes éducatifs.

تدريس التربية الإسلامية
في المؤسسات الرسمية
El Aurassi Hotel
Algiers

مشاركة مصرف السلام-الجزائر بالصالون الدولي للأشغال العمومية و البناء و مواد البناء

افتتحت بقصر المعارض بالصنوبر البحري بالجزائر العاصمة الطبعة الـ21 للصالون الدولي للأشغال العمومية و البناء ومواد البناء (باتيماتيك 2018) وذلك بمشاركة ما يقارب 1300 عارض من بينهم أكثر من 400 شركة أجنبية .

وأشرف على تدشين الصالون وزير السكن و العمران و المدينة عبد الوحيد تمار و كذا وزير الأشغال العمومية والنقل، عبد الغني زعلان، والتجارة، سعيد جلاب و الموارد المائية حسين نسيب و الثقافة عز الدين ميهوبي و والي الجزائر عبد القادر زوخ بحضور اطارات من القطاع و ممثلين عن السلك الدبلوماسي.

التظاهرة التي ستدوم خمسة ايام (من 22 الى 26 ابريل) ستتمحور حول موضوع الابتكار و الانتقال الرقمي و البناء البيئي و صناعة مواد البناء في حين يتمثل المحور الأساسي في ترقية الانتاج المحلي بهدف تلبية طلبات السوق الوطنية.

و يبقى مصرف السلام-الجزائر حاضرا ككل عام من خلال مشاركته في التظاهرة و التي يعرض من خلالها خدماته و منتجاته المصرفية الموجهة الى الشركات و المستثمرين تلبية لحاجيات السوق بمجموعة من الخدمات كالسلام ايجار؛ كفالة ؛ مباشر ؛ سويفتي ؛... و وفق صيغ تمويلية معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف كالمرابحة ؛ المشاركة؛ المضاربة؛...

اضافة الى باقة متنوعة من الخدمات الموجهة للأفراد كدفتر و بطاقة التوفير "أمنيتي" ؛ بطاقة السحب و الدفع "أمنة" ؛ البيع بالتقسيط "تيسير" ؛ التمويل العقاري "دار السلام" ؛ الدفع عبر الأنترنت...

و سعيا لتطوير منتجاته. أطلق مصرف السلام-الجزائر مؤخرا بطاقات الدفع الدولية "السلام فيزا" بأنواعها الثلاث : مسبقة الدفع ؛ الذهبية و البلاتينيوم.

و أيضا خدمة الموبايل المصرفي من خلال التطبيق "السلام سمارت بنكنغ" و الذي يمكن متعاملي المصرف من القيام بعدة عمليات عن بعد من أي هاتف محمول أو لوحة رقمية كالكشف عن الأرصدة وآخر العمليات.

كما يسمح من إجراء محاكاة التمويل وتحويل العملات إضافة إلى الاتصال بالمصرف عن طريق البريد الإلكتروني مع إمكانية الحصول على المعلومات عبر الهاتف والرسائل القصيرة.

القناة التلفزيونية الإخبارية النهار

البرلمان : الصيرفة الإسلامية... هل هي الملاذ الأخير لمواجهة الضائقة المالية ؟

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=vfr_RCuG9ME

القناة التلفزيونية الإخبارية النهار

البرلمان/ يوم برلماني حول الصيرفة الإسلامية بين الواقع والآفاق

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=_eNO6Kv7ykk

القناة التلفزيونية الإخبارية الشروق

البرلمان : لوكال يكشف استلام بنك الجزائر لـ 4 طلبات من 4 بنوك لاعتماد منتجات اسلامية

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=WmRiSezDAmg&feature=youtu.be

القناة التلفزيونية الإخبارية الشروق

المدير العام لمصرف السلام-الجزائر يرد على حملة "خليها تصدي"

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=4b9W69ms5tk

القناة التلفزيونية الأجواء

ملتقى دولي حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=Xwh9C4yPOAE

القناة التلفزيونية الإخبارية الشروق

حصة ساعة اقتصاد : "كل شيئ عن الخدمات المالية الإسلامية المرتقبة في البنوك الجزائرية"

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=43prPcXS79w

القناة التلفزيونية البلاد

ملتقى حول الساحة المالية في الجزائر

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=v7f08GG51lw

القناة التلفزيونية الإخبارية النهار

المدير العام لمصرف السلام : "حملة مقاطعة السيارات لن تؤثر على عملية البيع والشراء "

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=RkzElZFb1mI

موقع وكالة الأنباء الجزائرية

مختصون يدعون إلى إعادة النظر في طرق تدريس التربية الإسلامية

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=keVf3ho2RBY

القناة التلفزيونية الأنيس

الحلقة الثانية البنك الإسلامي و طرق التموين | د. ناصر حيدر

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=iRSg7chl4zA

القناة التلفزيونية الإخبارية النهار

انعقاد مؤتمر حول سبل تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر

الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=_MBkpko9H80